

شبهات الحداثيين حول تفسير القرآن وبيانه

مصطفى أبو هندي أنموذجاً

م.م. تيسير عطا محسن

وزارة التربية / مركز البحوث والدراسات التربوية

mhmtdtysyr95@gmail.com

الملخص:

يتناول هذا البحث شبهات الحداثيين حول تفسير القرآن وبيانه، متخذاً من مصطفى بوهندي أنموذجاً لقراءة نقدية تحاول مراجعة مفهوم التفسير الاصطلاحي ومصادره وشروطه. وينطلق البحث من إشكالية مفادها أن بعض الطروحات الحداثية تخلط بين كون القرآن كتاباً مبيّناً ميسراً للهداية، وبين حاجة الفهم البشري إلى أدوات علمية تضبط التعامل مع النص، فتجعل التدبر الفردي بديلاً عن التفسير، وتعد شروط المفسر عائقاً أمام التواصل المباشر مع القرآن. وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي النقدي، إذ عرض أهم دعاوى بوهندي المتعلقة بإنكار التفسير، والدعوة إلى التدبر، والاعتراض على تقسيم العلماء للتفسير، والطعن في شروط المفسرين، ثم ناقشها في ضوء علوم القرآن وأصول التفسير والسنة واللغة العربية. الكلمات المفتاحية: الحداثة، العولمة، التفسير الحداثي، الأصالة، البيان القرآني.

Abstract

This study examines modernist objections to Qur'anic interpretation and clarification, focusing on Mustafa Bouhandi as a critical model. It revisits the conventional concept of tafsīr, its sources, and its scholarly conditions. The research problem lies in the confusion between the Qur'an's clarity as a book of guidance and the need for scientific tools to understand it properly. Some modernist views replace disciplined interpretation with individual contemplation.

They also regard the qualifications of the exegete as barriers to direct engagement with the Qur'an. The study adopts a descriptive, analytical, and critical methodology. It discusses Bouhandi's claims in light of Qur'anic sciences, principles of interpretation, the Prophetic Sunnah, and the Arabic language.

Keywords: Modernity, Globalization, Modernist Interpretation, Authenticity, Qur'anic Exposition.

المقدمة

يُعتبر التفسير القرآني من القضايا المحورية في الفكر الإسلامي، حيث يتجلى دوره في استنباط المعاني وتوضيح الأبعاد الروحية والتشريعية للنص القرآني. يُعتمد التفسير بشكل أساسي لفهم الأحكام الشرعية، وتوجيه السلوك الفردي والجماعي، وتوضيح الرسائل الإلهية التي يحملها القرآن الكريم. من هنا، برزت جهود علماء التفسير عبر العصور لتقديم شروحات دقيقة وموسعة لنصوص القرآن، مما ساهم في تعزيز الفهم والتطبيق السليم للشريعة الإسلامية. على الرغم من ذلك، تباينت الآراء حول الأساليب المستخدمة في تفسير القرآن الكريم، مما أدى إلى نشوء مدارس فكرية مختلفة، كل منها يتبنى منهجاً خاصاً في التفسير. وفي هذا السياق، يظهر الدكتور بوهندي كأحد المفكرين الذين قدموا رؤية نقدية لمفهوم التفسير التقليدي، منكرًا الحاجة إلى التفسير بالمصطلح الاصطلاحي ومنتجهاً نحو مفهوم التدبر والتفكر الذاتي للنص القرآني. هذا التوجه النقدي أثار جدلاً واسعاً بين العلماء والمفكرين، مسلطاً الضوء على الحاجة إلى إعادة النظر في كيفية التعامل مع النصوص القرآنية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التباين المنهجي بين مفهوم التفسير القرآني بالمعنى الاصطلاحي الذي استقر عند العلماء والمفسرين، وبين مفهوم التدبر الذي يطرحه مصطفى بوهندي بوصفه علاقة مباشرة بين الإنسان والقرآن الكريم. وتدور المشكلة حول السؤال الآتي: هل يمكن الاكتفاء بالتدبر الذاتي في فهم القرآن، أم إن هذا التدبر لا يستقيم إلا إذا سبقه فهم منضبط بأصول التفسير واللغة والسنة وأقوال العلماء؟ ويندرج ضمن هذه المشكلة التساؤل عن الفرق بين التفسير والتدبر، وعن أثر كل منهما في بناء الفهم القرآني، وعن حدود النقد الموجه إلى المفسرين وشروطهم، وعن إمكان الجمع بين التدبر المطلوب شرعاً والتفسير العلمي الذي يحفظ النص من الفوضى التأويلية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحليل دعاوى مصطفى بوهندي في نقد التفسير الاصطلاحي، وبيان الأسس التي تقوم عليها هذه الدعاوى، ثم مناقشتها في ضوء أصول التفسير وعلوم القرآن. كما يهدف إلى توضيح العلاقة بين التفسير والتدبر، وإبراز أن التدبر ليس نقيضاً للتفسير بل ثمرة من ثمراته. ويسعى البحث كذلك إلى تقويم

الاعتراض على تقسيم العلماء لمستويات التفسير، وبيان وظيفة شروط المفسر في صيانة المعنى القرآني، والكشف عن خطورة حصر التفسير في القرآن وحده إذا أدى ذلك إلى إقصاء السنة وأقوال الصحابة والتابعين وعلوم العربية.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على قضية محورية في الفكر الإسلامي تتعلق بفهم النص القرآني وتفسيره. من خلال تحليل التباين بين التفسير التقليدي والتدبر الذاتي، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية متوازنة تمكن من الوصول إلى فهم أعمق وأشمل للنصوص القرآنية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الدراسة في إثراء النقاش الفكري والأكاديمي حول مناهج تفسير القرآن، مما يعزز القدرة على التعامل مع التحديات الفكرية والمعرفية التي تواجه المسلمين في العصر الحديث. كما تساعد في توفير إطار نظري يساعد العلماء والمفكرين على تطوير مناهج تفسيرية جديدة تتماشى مع متطلبات الزمن المعاصر وتحافظ على الأصالة والعمق في فهم القرآن الكريم. تتبع أهمية البحث من كونه يعالج قضية مركزية في الفكر الإسلامي المعاصر، وهي قضية المرجعية المنهجية في فهم القرآن الكريم. فالنقاش حول التفسير والتدبر لا يقتصر على جانب لغوي أو معرفي، بل يتصل بحفظ معنى النص القرآني، وبحدود الاجتهاد، وبكيفية التعامل مع التراث التفسيري في ظل أسئلة الحداثة. وتزداد أهمية البحث لأنه يقدم رؤية متوازنة لا تغلق باب التدبر والاجتهاد المؤهل، ولا تفتح في الوقت نفسه باب القراءة الفردية المنفلتة من ضوابط العلم.

منهجية البحث

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي النقدي؛ إذ يصف طروحات بوهندي كما عرضها في كتابه، ثم يحلل مقدماتها اللغوية والمعرفية، ويناقش نتائجها في ضوء النصوص القرآنية والحديثية وأقوال علماء التفسير وعلوم القرآن. ولا يكتفي البحث بعرض الرأي والرأي المقابل، بل يحاول الكشف عن مواضع الالتباس في استعمال مفاهيم البيان والتفسير والتدبر، ثم يوازن بين مقتضيات الفهم العام للقرآن ومقتضيات التفسير العلمي المتخصص.

حدود البحث

تتصدر حدود البحث في دراسة الشبهات المتعلقة بتفسير القرآن وبيانه من خلال أنموذج مصطفى بوهندي، مع التركيز على قضايا إنكار التفسير الاصطلاحي، والدعوة إلى التدبر، والاعتراض على تقسيم التفسير، والطعن في المفسرين، والشبهة المتعلقة بتفسير القرآن بالقرآن. أما من حيث الحدود الموضوعية، فلا يتناول البحث جميع الاتجاهات الحداثيّة ولا كل قضايا التأويل المعاصر، وإنما يقف عند القضايا التي تضمنها متن الدراسة. ومن حيث الحدود المعرفية، يعتمد البحث على مصادر التفسير وعلوم القرآن والحديث واللغة التي وردت في قائمة المصادر.

المبحث الأول: إنكار مصطفى بوهندي للتفسير بالمعنى الاصطلاحي عند العلماء

أولاً: عرض الشبهة ومضمونها

يرى مصطفى بوهندي وجود اختلاف بين دلالة لفظ التفسير في القرآن الكريم وبين المعنى الاصطلاحي الذي استقر عند العلماء والمفسرين. ويستدل على ذلك بأن لفظ التفسير لم يرد في القرآن الكريم إلا مرة واحدة في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ (الفرقان: 33) ويذهب إلى أن المقصود بالتفسير في الآية هو بيان الله تعالى للحق ورد الشبهات، وليس العلم المعروف عند المفسرين الذي يُعنى ببحث كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الانفرادية والتركيبية وما يتعلق بها من المعاني. ويؤكد أن القائم بالتفسير في الآية هو الله تعالى، بينما القائم بالتفسير في العلم المعروف هم البشر من العلماء والدارسين، ويرى أن بين الأمرين فرقاً كبيراً (بوهندي، 2004، ص 10).

ثانياً: الرد والتحليل المنهجي

الرد: إن إنكار بوهندي للتفسير بالمعنى الاصطلاحي لا يخلو من تناقض؛ إذ إنه في الوقت الذي ينكر فيه العملية التفسيرية نجده يمارسها عملياً عند تحليله للنصوص القرآنية، وهو ما يدل على أن التفسير ضرورة علمية لا يمكن الاستغناء عنها. كما أن إنكاره لجهود المفسرين لا يقوم على أساس علمي متين، بل يظهر فيه نوع من الاعتراض على التراث التفسيري. ومن الأدلة على ذلك اعتماده على دلالة السياق في فهم الآية، وهي من الأدوات المعروفة عند المفسرين والأصوليين. كما أن العلوم التي تبحث في كيفية النطق بألفاظ القرآن هي علم القراءات وعلم التجويد، أما العلوم التي تبحث في دلالات الأحكام ومدلولاتها فهي الفقه وأصول الفقه، مما يدل على تكامل العلوم الشرعية في خدمة فهم القرآن الكريم. ثم إن حصر التفسير في

تفسير القرآن بالقرآن يثير إشكالا آخر، وهو ما يتعلق بتفسير النبي ﷺ للقرآن؛ إذ إن إنكار تفسيره يفضي إلى الطعن في عصمته، مع أن الله تعالى قد جعل من جملة عصمته حفظ القرآن وبيانه للناس. وإذا كان النبي ﷺ قد رتب الصحابة على فهم القرآن وفق ما تلقوه عنه، فإن أقوالهم تكون أقرب إلى المراد الإلهي المعصوم. ولا شك أن القرآن الكريم كتاب مبين، وقد نزل بلسان عربي واضح لعموم الناس، غير أن هذا البيان لا يمنع من الحاجة إلى التفسير؛ لأن الناس متفاوتون في القدرة على الفهم والإدراك. فالأعجمي - مثلاً - قد لا يتمكن من فهم دقائق اللغة العربية وأساليبها البلاغية، كما أن فهم أسباب النزول والسياقات المختلفة للآيات يحتاج إلى معرفة خاصة.

ولهذا قرر العلماء أن القرآن - مع كونه مبيناً - يحتاج إلى التفسير، لا لرفع الإبهام عن أصل معناه، وإنما لبيان دقائق معانيه واستنباط أحكامه. وقد بين الإمام السيوطي أسباب احتياج المسلمين إلى التفسير، فقال: إن الله تعالى خاطب عباده بما يفهمونه، وأرسل كل رسول بلسان قومه، وأنزل كتابه بلغتهم، غير أن الشروح قد يحتاج إليها لعدة أسباب، منها:

- قوة علم المؤلف وجمعه المعاني الدقيقة في ألفاظ موجزة، مما قد يخفى على بعض القراء
- إغفال بعض الشروط أو التتيمات اعتماداً على وضوحها أو إحالتها إلى علوم أخرى.
- احتمال اللفظ لأكثر من معنى، كما في المجاز والاشتراك ودلالة الالتزام، فيحتاج الشارح إلى بيان المراد وترجيحه (السيوطي ١٩٩٦، ٢/٤٦٢).

وتتمثل هذه الأسباب في قوة علم المؤلف وجمعه المعاني الدقيقة في ألفاظ موجزة، مما قد يخفى على بعض القراء، وإغفال بعض الشروط أو التتيمات اعتماداً على وضوحها أو إحالتها إلى علوم أخرى، واحتمال اللفظ لأكثر من معنى، كما في المجاز والاشتراك ودلالة الالتزام، فيحتاج الشارح إلى بيان المراد وترجيحه (السيوطي، ١٩٩٦، ج. ٢، ص. ٤٦٢).

كما يدل القرآن نفسه على الحاجة إلى الاستنباط العلمي في فهم النصوص، قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (النساء 83:).

ومعنى يستنبطونه أي يستخرجونه ويستعلمونه من مواضعه، يقال: استنبط الرجل العين إذا استخرجها من قعرها. وكذلك جاءت السنة النبوية بالتأكيد على ضرورة التثبت في نقل العلم وفهمه، فقد روى مسلم في

مقدمة صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع» (النيسابوري، ١٩٩٨، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، حديث ٥). وفي الصحيحين عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أن النبي ﷺ «نهى عن قيل وقال» (البخاري، ٢٠٠٩، كتاب الرقاق، باب ما يكره من قيل وقال، حديث ٦٤٧٣) (النيسابوري، ١٩٩٨، كتاب الأقضية، حديث ١٧١٥)، أي عن كثرة نقل الكلام من غير تثبت ولا تدبر. وقد أثار بوهندي مجموعة من التساؤلات ليؤكد بها عدم الحاجة إلى التفسير الاصطلاحي، مثل قوله: أليس القرآن مبيّناً؟ وهل خاطب الله الناس بما لا يفهمون؟ وهل يحتاج عموم الناس إلى وسطاء لفهم كتاب الله؟ ثم يخلص إلى أن القرآن في أعلى درجات البيان، وأنه غير محتاج إلى بيان خارجي من الناس (بوهندي، ٢٠٠٤، ص. ١١-١٢). إن هذه التساؤلات في ظاهرها حق، لكنها قد تُستعمل لإبطال حق آخر، وهو ضرورة الفهم العلمي للنصوص. فالقرآن مبين بالفعل، غير أن هذا البيان يتفاوت الناس في إدراكه؛ قال تعالى: ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ (الرحمن: ٣)، مما يدل على أن البيان علم يعلمه الله لمن يشاء من عباده.

وعليه فإن العلماء يتفاوتون في إدراك هذا البيان، وقد نزل القرآن لعموم الناس، لكنهم في فهمه يتبعون من هو أعلم منهم. ولهذا جاءت السنة النبوية بالتحذير من التسرع في نقل العلم أو تفسير النصوص بغير علم؛ فقد «قال النبي ﷺ كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع» (النيسابوري، 1998، المقدمة، حديث 5) (السجستاني، 1998، كتاب الأدب، حديث 4992). كما نهى عن كثرة الخوض في الأقوال بغير تثبت، وهو ما جاء في حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه (البخاري، 2009، حديث 6473) (النيسابوري، 1998، حديث 1715).

وفي حديث آخر رواه أبو داود: «بئس مطية الرجل زعموا»، أي اعتماد الإنسان على الأخبار غير الموثوقة (السجستاني، 1998، كتاب الأدب، حديث 4972). ويظهر من هذه النصوص ضرورة التثبت في نقل العلم وفهمه، وهو ما يؤكد أهمية التفسير المنضبط بأصول العلم. وقد ضرب الصحابة مثلاً في التثبت والاستتباط، كما في قصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين بلغه أن النبي ﷺ طلق نساءه، فلم يكتفِ بما شاع بين الناس، بل ذهب إلى النبي ﷺ وسأله مباشرة، فلما تأكد من الخبر أعلن ذلك للناس، ونزلت الآية: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ...﴾ (النساء: ٨٣) (البخاري، ٢٠٠٩، كتاب العلم، حديث ٨٩) (النيسابوري، ١٩٩٨، كتاب الطلاق، حديث ١٤٧٩). وقد أشار محمد رشيد رضا إلى أن خوض العامة في الأمور التي لا يحسنونها قد يكون ضرره كبيراً، خاصة في القضايا العامة التي تحتاج إلى

خبرة واختصاص، وهو ما يشبه خوض غير المتخصصين في تفسير النصوص الشرعية (رضا، ١٩٤٨، ج. ٥، ص. ٢٤٢).

المبحث الثاني: ادعاء بوهندي أن الناس في حاجة إلى تدبر القرآن لا إلى تفسيره

أولاً: مضمون الدعوى وحدودها

يرى مصطفى بوهندي أن العلاقة بين الإنسان والقرآن الكريم ليست علاقة تفسير بالمعنى الاصطلاحي الذي يقدمه المفسرون، وإنما هي علاقة أخذ وتعلم وتزكية وتدبر وتفكر فيما أنزل الله تعالى. ويؤكد أن الإنسان - مهما كان مستواه العلمي - يستطيع أن يقيم هذه العلاقة المباشرة مع القرآن، دون الحاجة إلى ما يسميه بزيادة علمية يقدمها المفسرون للنص القرآني. ويرى أن اعتبار التفسير ضرورة لفهم القرآن قد يوهم بأن القرآن يحتاج إلى إضافة خارجية حتى يكتمل بيانه، أو أن تفسير المفسر شرط لفهمه، وهو ما يرفضه. ويخلص إلى أن أحداً لا يستطيع أن يدعي تفسير النص القرآني تفسيراً كاملاً، وإنما غاية ما يفعله الناس هو تدبر القرآن والتعبير عما يصلون إليه من فهم في إطار ما يسميه "مقاربة بيانية" لتجربتهم مع النص القرآني، وهي تجربة لا يمكنها - في نظره - أن تحيط ببيان القرآن إحاطة تامة (بوهندي، 2004، ص 15). كما يدعو بوهندي إلى ما يسميه انفتاح النص القرآني، ويقرر أن التعامل مع القرآن تجربة تتفاوت بين الناس؛ فمنهم من ينتفع بها ومنهم من لا ينتفع، وأن التدبر والتفكر في القرآن عملية مستمرة ترفع الإنسان في درجات العلم والإيمان. ويرى أن التدبر ليس مقصوراً على العلماء أو الباحثين، بل هو مطلوب من جميع الناس، كلٌ بحسب قدرته ومستواه، ولذلك يذهب إلى أن الأمة ليست بحاجة إلى التفسير الذي - في رأيه - قد يقيد تدبر القرآن بأقوال تاريخية لا يُعلم على وجه القطع صحة نسبتها إلى أصحابها. وبناء على ذلك يقرر أن الحاجة الحقيقية إنما هي إلى تدبر القرآن الكريم وإلى مشاركة الآخرين بنتائج هذا التدبر (بوهندي، ٢٠٠٤، ص. ١٥-١٧).

ثانياً: الرد وبيان التكامل بين التفسير والتدبر

إن التدبر لا ينافي التفسير، بل بينهما علاقة تكامل؛ فالتفسير يمدّ المتدبر بالأدوات العلمية التي تعينه على الفهم الصحيح، والتدبر ثمرة ذلك الفهم. ولتوضيح ذلك لا بد من بيان معنى التدبر لغةً واصطلاحاً.

ثالثاً: التدبر في اللغة

التدبر مأخوذ من مادة (د ب ر) ، ويقال :دبر الأمر وتدبره، أي نظر في عاقبته وتأمل نهايته .ويقال : تدبر الكلام، أي نظر في أوله وآخره وأعاد النظر فيه مرة بعد مرة .ومنه قول جرير :

ولا تتقون الشر حتى يصيبكم
ولا تعرفون الأمر إلا تدبراً

كما جاء في معاجم اللغة أن تدبر الأمر هو التفكير فيه والنظر في عواقبه ونتائجه، وأن التدبير هو فعل الشيء عن فكر وروية وتأمل (جرير، 2009 ، ص 479). وقد أشار ابن القيم إلى هذا المعنى فقال: إن تدبر الكلام هو النظر في أوله وآخره، ثم إعادة النظر فيه مرة بعد مرة؛ ولذلك جاء على صيغة التفعّل الدالة على التكلف والطلب، كالتفهم والتبين (ابن منظور، ١٤١٤هـ، مادة: دبر) (الفيومي، د.ت.، ج. ١، ص. ١٨٩، مادة: دبر).

رابعاً: التدبر في الاصطلاح

التدبر في الاصطلاح هو إعمال الفكر والنظر في معاني القرآن ومقاصده بقصد الوصول إلى هداياته العامة ومغازيه البعيدة، والاتعاظ بما فيه والعمل بمقتضاه .فالتدبر يتجاوز مجرد معرفة المعنى الظاهر إلى إدراك دلالات الآيات وهداياتها العملية، وهو باعث على الامتثال والعمل (ابن قيم الجوزية، 1996 ، ج 1 ، ص 183). وعليه فإن التدبر غالباً ما يتعلق بالفهم الإجمالي للآيات ومقاصدها العامة، لا بالتحليل العلمي الدقيق لجميع ألفاظها وتراكيبها. ولهذا يمكن أن يحصل التدبر لمن فهم المعنى العام للآية، سواء عن طريق سماعه من العلماء أو قراءته في كتب التفسير. أما إذا صدر التدبر من عالم مفسر، فإن معرفته بالعلوم الشرعية واللغوية تعينه على تعميق التدبر والوصول إلى معانٍ أوسع وأدق.

ومن هنا يتبين أن التفسير وسيلة للتدبر، لأن التفسير يمدّ المتدبر بالمعرفة العلمية التي تعينه على فهم النص فهماً صحيحاً .ومع ذلك قد يتحقق قدر من التدبر دون الإحاطة الكاملة بعلوم التفسير، وذلك لأن كثيراً من آيات القرآن واضحة المعنى يفهمها عامة الناس.

وقد أشار ابن عباس رضي الله عنهما إلى تفاوت مستويات الفهم في القرآن حين قال :إن التفسير على أربعة أوجه:

- وجه تعرفه العرب من كلامها.

- وتفسير لا يعذر أحد بجهالته.

- وتفسير يعلمه العلماء.

- وتفسير لا يعلمه إلا الله (السنيدي ٢٠٠٢، ١١).

وقد أشار ابن عباس رضي الله عنهما إلى تفاوت مستويات الفهم في القرآن، فذكر أن التفسير يكون على وجوه، منها وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله (السنيدي، ٢٠٠٢، ص ١١). ومعظم القرآن - كما يذكر العلماء - داخل في القسمين الأولين، مثل المعاني العامة للتوحيد والعبادات والأخلاق، كقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (محمد: ١٩).

خامساً: التدبر والتفسير بين العموم والاختصاص

يتضح من خلال ما سبق أن التفسير والتدبر يختلفان من حيث المخاطب بهما؛ فالتفسير علم تخصصي يحتاج إلى أدوات معرفية متعددة، كعلوم القرآن وأصول التفسير واللغة العربية والبلاغة وأسباب النزول والناسخ والمنسوخ وغيرها. ولذلك فإن المفسر لا يكون مفسراً إلا بعد امتلاك هذه الأدوات العلمية التي تمكنه من فهم النصوص واستنباط الأحكام منها. أما التدبر فهو مطلوب من جميع المسلمين؛ لأنه يتعلق بالانتفاع بالقرآن والاتعاظ به، وقد دعا القرآن إلى التدبر في مواضع كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ (القمر: ١٧) (الطبري، ٢٠٠٠، ج. ٢٢، ص. ٥٨٤). وقد فسر الطبري هذه الآية بأن الله تعالى يسر القرآن للاتعاظ والاعتبار لمن أراد التذكر والاهتداء بما فيه. ويؤكد الشاطبي أن إعجاز القرآن لا يمنع من فهمه، فهو معجز في بلاغته وأسلوبه، لكنه في الوقت نفسه جاء بلغة العرب وعلى أساليب كلامهم، مما يجعله ميسور الفهم من حيث المعاني العامة (الطبري، ٢٠٠٠، ج. ١، ص. ٧٥). ومع ذلك فإن هذا التيسير لا يعني الاستغناء عن العلوم اللغوية والشرعية في فهم القرآن؛ لأن معرفة معاني الألفاظ وأساليب اللغة العربية من أهم الوسائل المعينة على تفسيره. ولهذا قال الإمام مالك: لا أوتى برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا (الشاطبي، ١٩٩٧، ج. ٤، ص. ١٤٤).

سادساً: العلاقة بين التفسير والتدبر

يتضح مما سبق أن التدبر مرحلة إيمانية وعملية تترتب على الفهم، أما التفسير فهو عملية علمية منهجية تهدف إلى بيان معاني النصوص. ولذلك يمكن القول: إن كل مفسر متدبر، وليس كل متدبر مفسراً. وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يجمعون بين الفهم والتدبر والعمل؛ فقد روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنهم كانوا إذا تعلموا عشر آيات من القرآن لم يجاوزوها حتى يعرفوا معانيها ويعملوا بها (البيهقي، ٢٠٠٣، شعب الإيمان، باب ترك التفسير بالظن، ج. ١، ص. ٥٤٣)، كما ذكر أبو عبد الرحمن السلمي أن الصحابة

كانوا يتعلمون القرآن والعلم والعمل معاً (الطبري، ٢٠٠٠، ج. ١، ص. ٨٠). ومن هنا فإن ازدياد البعد الزمني عن عصر النبوة يجعل الحاجة إلى التفسير العلمي أكبر؛ لأن الصحابة كانوا يفهمون القرآن بسليقتهم العربية وبمعايشتهم للنبي ﷺ الذي كان يبين لهم معانيه قولاً وفعلاً. أما من جاء بعدهم فاحتاج إلى تدوين علوم التفسير لضبط فهم القرآن وحمايته من الخطأ والانحراف.

المبحث الثالث: اعتراض بوهندي على تقسيم علماء التفسير للتفسير إلى أربعة أوجه

أولاً: وجه اعتراض بوهندي على التقسيم

انتقد مصطفى بوهندي تقسيم علماء التفسير لمعاني القرآن إلى أربعة أقسام، وهو التقسيم المنسوب إلى ابن عباس رضي الله عنهما، والذي يقسم التفسير إلى:

- تفسير لا يعلمه إلا الله تعالى.

- تفسير لا يعلم إلا ببيان رسول الله ﷺ.

- تفسير يعلمه العلماء.

- تفسير لا يعذر أحد بجهالته.

وهذه الأقسام هي تفسير لا يعلمه إلا الله تعالى، وتفسير لا يعلم إلا ببيان رسول الله ﷺ، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته. ويرى بوهندي أن هذا التقسيم مبني على افتراض وجود نقص في البيان القرآني، إذ يفضي - في نظره - إلى القول بوجود نصوص في القرآن لا يعلم معناها أحد، أو نصوص لا يفهمها الناس إلا بواسطة بيان النبي ﷺ، وهو ما يراه متعارضاً مع وصف القرآن بأنه مبين وميسر للذكر. كما يتساءل عن الجهة التي تملك الحق في تحديد الآيات التي تدخل في كل قسم من هذه الأقسام. ويذهب إلى أن الأمثلة التي يذكرها العلماء في هذا الباب - كالنصوص المتعلقة بقيام الساعة - لا تدل على وجود آيات لا يُعلم معناها، لأن القرآن قد بين أن علم وقت الساعة مختص بالله تعالى، وأنها تأتي بغتة، وبالتالي فالمعنى العام للآيات واضح ومفهوم. ويرى أن القول بوجود آيات لا يعلم تأويلها إلا الله قد أدى - في رأيه - إلى توقف بعض المفسرين عن فهم بعض النصوص، بزعم أنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه، مع أن سبب هذا التوقف - في تقديره - هو مخالفة تلك النصوص لمناهجهم أو تصوراتهم الفكرية.

كما يعترض بوهندي على القول بوجود قسم من القرآن لا يعلم إلا ببيان النبي ﷺ ، متسائلاً عن الآيات التي اختص النبي ﷺ بفهمها وبيانها دون غيره، ويذهب إلى أن هذا القول يستلزم أن يكون بيان النبي محفوظاً كحفظ القرآن أو أشد، وهو - في رأيه - أمر غير متحقق. أما القسم الذي يعلمه العلماء، فيرى بوهندي أن هذا التصنيف يثير إشكالات أخرى، منها تفاوت العلماء في العلم، واختلاف تخصصاتهم، واحتمال أن يكون بعض عامة الناس أعلم من بعض العلماء في بعض المسائل. كما يطرح تساؤلات حول معيار تحديد من يُعد عالمًا، وهل للمذاهب الفقهية أو الفكرية دور في هذه التزكية، وهل مجرد وصف الشخص بأنه من العلماء يمنع من محاسبته على أقواله إذا أخطأ في تفسير القرآن (بوهندي، ٢٠٠٤، ص. ١٩-٢٠).

ثانياً: الرد على الاعتراض وبيان دلالة التقسيم

إن تقسيم التفسير إلى هذه الأقسام لا يعني وجود نقص في بيان القرآن، وإنما يعكس تفاوت مستويات الفهم والإدراك البشري للنص القرآني. فكل شيء معنى يمكن إدراكه وفهمه، سواء بدلالته الظاهرة أو بدليل خارجي يبينه، غير أن هناك أموراً تتعلق بحقائق الأشياء وكيفياتها، وهي من علم الله تعالى الذي لا يحيط به البشر (ابن عطية، 1422 هـ، ج 1، ص 9). ولهذا فإن ما يتعلق بحقائق الغيب - مثل كيفية صفات الله تعالى، أو حقيقة نعيم الجنة وعذاب النار، أو وقت قيام الساعة - هو من الأمور التي استأثر الله بعلمها، ولا يمكن للبشر الإحاطة بها. وقد نبه القرآن الكريم إلى هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ (المائدة: ١٠١). ولا يعني ذلك أن القرآن غامض أو غير مفهوم، بل إن معانيه العامة واضحة ومبينة، كما قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾ (البقرة: ١٨٥). فالقرآن كتاب هداية وبيان، وقد جاء ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، وليس نصاً مغلقاً أو طليسياً لا يمكن فهمه. كما أن الله تعالى تكفل بحفظه فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (يوسف: ١٢)، وجعله ميسراً للذكر فقال: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ (القمر: ١٧).

غير أن تفسير القرآن لا يعني أن كل أحد يستطيع تفسيره تفسيراً علمياً دقيقاً دون أدوات العلم، وإلا أدى ذلك إلى الفوضى في فهم النصوص وتأويلها. ولهذا جعل الله تعالى للنبي ﷺ مهمة بيان القرآن، كما قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: 44). وهذا يدل على أن القرآن قد يحتاج في بعض مواضعه إلى بيان نبوي يوضح معانيه ويشرح أحكامه، وهو ما يظهر في السنة النبوية التي بينت كثيراً من معاني القرآن وأحكامه. كما أن القرآن نفسه قد أشار إلى وجود آيات محكمة وأخرى متشابهة، فقال

تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ (آل عمران: ٧). وقد بين العلماء أن المتشابه قد يكون من جهة حقيقة الشيء وكيفيته، لا من جهة أصل المعنى، ولذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما إن من التفسير ما لا يعلمه إلا الله، وهو ما يتعلق بحقائق الغيب التي استأثر الله بعلمها، ومن أمثلة ذلك:

- حقيقة صفات الله تعالى وكيفيتها.

- وقت قيام الساعة.

- بعض الأمور الغيبية المتعلقة بالجنة والنار.

وتتصل أمثلة ذلك بحقيقة صفات الله تعالى وكيفيتها، ووقت قيام الساعة، وبعض الأمور الغيبية المتعلقة بالجنة والنار.

فالمعنى الإجمالي لهذه النصوص معلوم، لكن حقيقة هذه الأمور وكيفيتها مما لا يعلمه إلا الله تعالى. وعلى هذا الأساس فإن تقسيم التفسير إلى أربعة أقسام لا يعني وجود نقص في بيان القرآن، بل يدل على تنوع مستويات الفهم بين الناس، وهو تقسيم واقعي يراعي اختلاف قدراتهم العلمية. كما أن هذا التقسيم يؤكد أن فهم القرآن ليس درجة واحدة، بل يتفاوت فيه الناس، فهناك معانٍ يفهمها عامة الناس، ومعانٍ تحتاج إلى علم وتخصص، ومعانٍ غيبية استأثر الله بعلمها. ومن هنا يتبين أن القول بهذا التقسيم لا يتعارض مع كون القرآن كتاب هداية وبيان، بل ينسجم مع طبيعة النص القرآني ومع تفاوت قدرات البشر في فهمه واستنباط معانيه.

المبحث الرابع: طعن بوهندي في المفسرين

أولاً: عرض الطعن في المفسرين

استدل مصطفى بوهندي على دعواه بأن القرآن الكريم واضح لا غموض فيه، ومبين لا إشكال في فهمه، بأن الشروط التي وضعها العلماء لمن يتصدى لتفسير القرآن تجعل عملية التعامل مع كتاب الله - في نظره - شديدة التعقيد، بل قد تصل إلى حد الاستحالة. ويرى أن هذه الشروط أدت إلى تحويل علم العلماء إلى وسيلة لحماية المناهج القديمة ومنع أي محاولة للتجديد أو الخروج عن الإطار التقليدي، حيث تُرفض الآراء المخالفة تارة بدعوى أنها قول في القرآن بغير علم، وتارة بدعوى أنها بدعة وخروج عن ما أجمع عليه العلماء. كما يذهب إلى أن هذا التصور يؤدي إلى حصر العلاقة بالقرآن في مجرد القراءة طلباً للبركة

والثواب، دون التدبر والتفكر والاستفادة العملية في مختلف مجالات الحياة، وهو - في رأيه - أمر بالغ الخطورة، لأنه قد يجعل الناس يتبعون العلماء اتباعاً مطلقاً حتى كأنهم اتخذوهم أرباباً من دون الله. ويرى كذلك أن اشتراط توفر مؤهلات علمية خاصة في المفسر يمنح العلماء - بحسب تصوره - هالة من القداسة والتبجيل، تجعلهم بمنأى عن النقد والمحاسبة، حتى يصبحوا في نظر الناس أئمة لا يُسألون عما يفعلون، بينما يُسأل غيرهم. ويذهب إلى أن هذه الهالة قد تؤدي إلى تمرير أخطاء العلماء للناس على أنها من الدين والعقيدة التي لا تقبل المناقشة أو المراجعة (بوهندي، ٢٠٠٤، ص. ٢٢).

ثانياً: الرد على الطعن وبيان الطبيعة النقدية للعلوم الإسلامية

إن هذا الطعن في المفسرين وعلوم التفسير يتضمن إشكالاً منهجياً؛ إذ ليس من المعقول أن يُنكر الباحث علوماً راسخة شهدت الأمة عبر قرون طويلة بسلامة مناهجها ودقة قواعدها. فالشروط التي وضعها العلماء للتفسير لم توضع من باب التعقيد أو الاحتكار، وإنما وُضعت حفاظاً على كتاب الله من التفسير بغير علم. وقد عُرف عن علماء الإسلام عبر تاريخهم التزامهم بالإنصاف والموضوعية، حتى في تقويم أقرب الناس إليهم. ومن الأمثلة البارزة على ذلك ما رواه الخطيب البغدادي أن أهل الحديث لا يحابون في العلم أحداً، حتى أقرب الناس إليهم، فقال: "فليس أحد من أهل الحديث يحابي في الحديث أباه ولا أخاه ولا ولده" (الخطيب البغدادي، د.ت.، ص. ٤). ومن أشهر الأمثلة في ذلك موقف الإمام علي بن المديني - وهو من كبار أئمة الحديث - حين سئل عن أبيه، فكره أن يتكلم فيه، فلما أُلحَّ عليه قال: "هذا هو الدين، أبي ضعيف" (ابن حبان، ٢٠٠٠، ج. ٢، ص. ١٥).

وهذا يدل على أن علماء الإسلام لم يكونوا أصحاب قداسة تمنع النقد، بل كانوا يخضعون لقواعد علمية دقيقة في تقويم الروايات والآراء. وقد وضع العلماء ضوابط دقيقة لإثبات عدالة الراوي في علم الحديث، ومن أبرزها ما قرره جمهور العلماء من أن عدالة الراوي تثبت بأحد أمرين:

وقد قرر جمهور العلماء أن عدالة الراوي تثبت من خلال الاستفاضة والشهرة بالعدالة، بحيث يشتهر الراوي بالصدق والأمانة بين العلماء، كما هو الحال في الأئمة المشهورين مثل مالك والشافعي وأحمد وشعبة ويحيى بن معين وغيرهم (الخطيب البغدادي، د.ت.، كتاب الكفاية في علم الرواية، ص ١٤٧). وتتصيص الأئمة المعدلين على عدالته، أي أن يشهد العلماء الثقات بعدالته (ابن الصلاح، د.ت.، ص ٢١٩-٢١٨). كما ذهب بعض العلماء إلى أن رواية جماعة من الثقات عن الراوي تدل على عدالته، وهو ما ذهب إليه أبو

بكر البزار، ونقله الذهبي بقوله إن من روى عنه جماعة من أهل العلم ولم يُعرف عنه ما يُنكر عليه فحديثه صحيح (الذهبي، ١٩٩٥، ج. ٣، ص. ٤٢٦) (السخاوي، ١٤٢٦هـ، ج. ١، ص. ٢٩٣). وذهب ابن عبد البر إلى أن الأصل في حملة العلم العدالة حتى يثبت جرحهم، مستدلاً بحديث: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله" (ابن عبد البر، ١٩٩٤، ص. ٢١٩). كما قرر ابن حبان أن الأصل في المسلم العدالة ما لم يثبت فيه جرح ظاهر (ابن حبان، ١٩٧٣، الثقات، ج. ١، ص. ١٣) (ابن حجر، ٢٠٠٢، ج. ١، ص. ١٤). وهذه القواعد تدل على أن علوم الحديث والتفسير لم تقم على التقديس الأعمى للعلماء، بل على مناهج نقدية دقيقة تهدف إلى التثبت والتحقق.

ثالثاً: شروط المفسر وضمانات الفهم الصحيح

كما أن اشتراط التأهل العلمي لمن يتصدى لتفسير القرآن ليس أمراً مستحدثاً، بل هو ضرورة يفرضها طبيعة النص القرآني نفسه؛ إذ إن فهمه يتطلب معرفة باللغة العربية وعلومها، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، وغيرها من العلوم التي تعين على فهم مراد الله تعالى. وقد حذر العلماء من تفسير القرآن بغير علم، لأن ذلك يؤدي إلى الخطأ في فهم النصوص ونسبتها إلى الله بغير دليل، وهو ما نهى الله عنه بقوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ﴾ (النحل: ١١٦). وعليه فإن الشروط التي وضعها العلماء لم تكن عائقاً أمام فهم القرآن، بل كانت ضمانات لحسن فهمه وصيانة معانيه من التحريف أو التأويل الفاسد.

المبحث الخامس: الشبهات المتعلقة بالأصل الأول: تفسير القرآن بالقرآن

أولاً: أصالة تفسير القرآن بالقرآن

يُعد تفسير القرآن بالقرآن من أهم أصول التفسير وأوثقها عند علماء التفسير وعلوم القرآن، بل عده كثير من العلماء أصح طرق التفسير وأقواها؛ لأن القرآن الكريم يفسر بعضه بعضاً، ويبين مجمله مفصله، ويقيد مطلقه، ويخصص عامه، ويشرح بعضه بعضاً بطرق متعددة. ولذلك قرر العلماء أن أول ما ينبغي للمفسر أن يرجع إليه عند تفسير آية من كتاب الله هو القرآن نفسه؛ إذ لا أحد أعلم بمراد الله تعالى من الله سبحانه. وقد أشار إلى هذا الأصل كثير من المفسرين، فقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فإن أفضل طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في موضع فإنه قد فسر في موضع آخر" (ابن تيمية، ١٩٨٠، ص. ٩٣). وقال ابن القيم: "تفسير القرآن بالقرآن من أبلغ التفاسير وأصحها" (ابن قيم الجوزية، د.ت.، التبيان في علوم

القرآن، ص. ١١٦). كما ذكر الثعلبي أن أحسن طرق التفسير أن يُفسَّر القرآن بالقرآن؛ لأن الله تعالى أعلم بمراده من كلامه، وهو الذي أحاط بكل شيء علماً (الثعلبي، د.ت.، ج. ١، ص. ١٥١).

وتقوم هذه المنهجية على أن القرآن الكريم - بما اشتمل عليه من ترابط موضوعي وتشريعي وبياني - يفسر بعضه بعضاً؛ فتأتي بعض الآيات شارحة لأخرى، أو موضحة لها، أو مخصصة لعمومها، أو مقيدة لإطلاقها. ومن أمثلة ذلك: تفسير الظلم بالشرك في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ (الأنعام: ٨٢)، إذ بين النبي ﷺ أن المقصود بالظلم هنا هو الشرك، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (لقمان: ١٣) (البخاري، ٢٠٠٩، كتاب الأنبياء، حديث ٣١٨١) (النيسابوري، ١٩٩٨، كتاب الإيمان، حديث ٣٤٢)، وتفسير مفاتيح الغيب في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ (الأنعام: ٥٩)، بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ...﴾ (لقمان: ٣٤) (البخاري، ٢٠٠٩، كتاب التفسير، حديث ٤٤٢٠). وهذا يدل على أن تفسير القرآن بالقرآن ليس منهجاً نظرياً فقط، بل هو منهج أصيل ومطبق منذ عهد النبي ﷺ والصحابة والتابعين.

ثانياً: شبهة بوهندي حول تفسير القرآن بالقرآن

أثار مصطفى بوهندي شبهة تتعلق بهذا الأصل التفسيري، إذ يرى أن العملية التفسيرية عند أكثر المفسرين - وخاصة المتقدمين منهم - لم تعتمد هذا المنهج اعتماداً حقيقياً، وإنما غلب عليها ذكر الآثار والروايات وأقوال العلماء، حتى أصبح تفسير القرآن - في رأيه - قائماً على أقوال الناس أكثر من قيامه على القرآن نفسه. ويرى بوهندي أن المفسرين كانوا يذكرون أقوال الصحابة والتابعين والفقهاء واللغويين، ويستشهدون بالقراءات والشواهد الشعرية والآثار المختلفة، في حين أن ربط الآيات بعضها ببعض كان قليلاً في التطبيق العملي. ولذلك يقرر أن تفسير القرآن بالقرآن يحتل المرتبة الأولى من الناحية النظرية فقط، أما من الناحية التطبيقية فهو قليل ونادر (بوهندي، ٢٠٠٤، ص. ٢٢-٢٣). كما يقرر أن تفسير القرآن بالقرآن يتميز عن غيره من طرق التفسير بكون مادته قطعية ثابتة، لأنها مستمدة من القرآن نفسه، بخلاف الروايات التفسيرية التي تحتاج إلى البحث في صحتها، وقد يدخلها الضعف أو الخطأ أو الزيادة (بوهندي، ٢٠٠٤، ص. ٢٣). ومن هنا يخلص بوهندي إلى أن العملية التفسيرية التاريخية لم تؤد الدور المطلوب منها، لأنه لا يوجد تفسير للقرآن بالقرآن خالٍ من الروايات التفسيرية، ويرى أن الحل يكمن في العودة المباشرة إلى القرآن الكريم، والتخلص مما يسميه رواسب التاريخ والثقافة التي تراكمت على العقل المسلم (بوهندي، ٢٠٠٤، ص. ٢٤).

كما يشير إلى بعض المحاولات المعاصرة التي حاولت تطبيق هذا المنهج، مثل:

-التفسير البياني للقرآن الكريم لعائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ).

-التفسير الموضوعي لمحمد باقر الصدر.

-البيان بالقرآن لمصطفى كمال مهدي.

-المنهجية القرآنية لعلي حج حمد.

ومن المحاولات المعاصرة التي أشار إليها بوهندي في هذا السياق التفسير البياني للقرآن الكريم لعائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، والتفسير الموضوعي لمحمد باقر الصدر، والبيان بالقرآن لمصطفى كمال مهدي، والمنهجية القرآنية لعلي حج حمد. ويرى أن هذه المحاولات تمثل بداية لإحياء هذا المنهج، لكنها ما تزال بحاجة إلى مزيد من التأصيل والتطوير (بوهندي، ٢٠٠٤، ص. ٢٤).

ثالثاً: الرد على الشبهة وبيان حضور المنهج في التراث

إن القول بأن تفسير القرآن بالقرآن قليل في التطبيق فيه قدر من المبالغة؛ لأن هذا المنهج كان حاضراً في تفسير القرآن منذ عهد النبي ﷺ، ثم في تفسير الصحابة والتابعين، ثم في كتب التفسير عبر العصور.

فقد ثبت عن النبي ﷺ تفسير بعض الآيات بآيات أخرى، كما في حديث ابن مسعود المتقدم، وهو أصل واضح لهذا المنهج التفسيري. كما ورد عن الصحابة تفسير القرآن بالقرآن، ومن ذلك ما رواه الطبري عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾ (النازعات: ٢٥)، قال: أما الأولى فحين قال: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾ (القصص: ٣٨)، وأما الآخرة فحين قال: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ (النازعات: ٢٤) (الطبري، ٢٠٠٠، ج. ٣٠، ص. ٤١). وكذلك ما ورد عن عبد الله بن مسعود في تفسير قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْنَا اثْنَتَيْنِ﴾ (غافر: ١١)، وقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ (البقرة: ٢٨)، وهذا يدل على أن تفسير القرآن بالقرآن كان منهجاً معتمداً عند السلف.

رابعاً: حضور هذا الأصل في كتب التفسير

إن مراجعة كتب التفسير الكبرى تكشف بوضوح حضور تفسير القرآن بالقرآن فيها، وإن كان بدرجات متفاوتة بين المفسرين. فالإمام ابن كثير - مثلاً - جعل هذا المنهج أحد أبرز خصائص تفسيره، ولذلك قال أحمد شاكر في مقدمة عمدة التفسير:

إن من أبرز ميزات تفسير ابن كثير اعتماده الواسع على تفسير القرآن بالقرآن (ابن كثير، 1999). بل إن القارئ لتفسير ابن كثير يلاحظ كثرة قوله: "وهو كقوله تعالى..."، مما يدل على استحضر الآيات القرآنية في تفسير بعضها بعضاً.

كما أفرد بعض العلماء هذا المنهج بالتأليف المستقل، مثل:

- الشنقيطي في كتابه أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن.

- الأمير الصنعاني في كتابه مفاتيح الرضوان في تفسير القرآن بالقرآن.

- عبد الكريم الخطيب في كتابه التفسير القرآني للقرآن.

وهذا يدل على أن هذا المنهج لم يكن مهملاً كما زعم بوهندي.

وممن أفردوا هذا المنهج بالتأليف أو العناية الشنقيطي في كتابه أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، والأمير الصنعاني في كتابه مفاتيح الرضوان في تفسير القرآن بالقرآن، وعبد الكريم الخطيب في كتابه التفسير القرآني للقرآن. وهذا يدل على أن هذا المنهج لم يكن مهملاً كما زعم بوهندي.

خامساً: خطورة حصر التفسير في القرآن وحده

إن الإشكال الحقيقي في طرح بوهندي لا يكمن في تأكيده أهمية تفسير القرآن بالقرآن - فذلك أمر متفق عليه بين العلماء - وإنما في محاولته جعل هذا المنهج هو المنهج الوحيد للتفسير، وإلغاء بقية مصادر التفسير، مثل:

(السنة النبوية - أقوال الصحابة - أقوال التابعين - اللغة العربية).

وتتمثل مصادر التفسير التي لا يصح إلغاؤها في السنة النبوية، وأقوال الصحابة، وأقوال التابعين، واللغة العربية. وهذا الاتجاه يؤدي عملياً إلى إلغاء السنة النبوية، وهو ما يتقاطع مع منهج القرآنيين الذين يرفضون الاحتجاج بالسنة ويكتفون بالقرآن وحده مصدراً للتشريع. غير أن القرآن نفسه يدل على ضرورة الرجوع إلى السنة في بيان معانيه، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤)،

فالرسول ﷺ هو المبين للقرآن، والسنة النبوية هي البيان العملي واللفظي لكثير من أحكامه. وقد أشار المفكر محمد أسد إلى خطورة إهمال السنة بقوله: "إن العمل بسنة رسول الله هو على حفظ كيان الإسلام وعلى تقدمه، وإن ترك السنة هو انحلال الإسلام... لقد كانت السنة الهيكل الحديدي الذي قام عليه صرح الإسلام" (أسد، ٢٠١٧، ص. ٨٥).

الاستنتاج

يستنتج البحث أن الشبهات الحداثية التي تناولها مصطفى بوهندي لا تخلو من إثارة أسئلة مهمة حول علاقة المسلم بالقرآن، لكنها لا تنهض دليلاً على إلغاء التفسير الاصطلاحي أو الاستغناء عن التراث التفسيري. فقد ظهر أن التدبر مقصد قرآني أصيل، غير أنه لا يتحقق على وجه صحيح إلا بعد فهم المعنى، وأن هذا الفهم يحتاج في كثير من المواضع إلى أدوات اللغة والسنة وأقوال السلف وقواعد الاستنباط. كما يتضح أن تقسيم العلماء لمستويات التفسير لا يعني نقص البيان القرآني، بل يدل على تفاوت البشر في إدراك المعاني والدقائق والحقائق الغيبية. ويؤكد البحث أن شروط المفسر ليست حاجباً بين الناس والقرآن، وإنما ضمانة علمية لصيانة النص من القول بغير علم، وأن تفسير القرآن بالقرآن أصل مقدم وراسخ، لكنه جزء من منظومة تفسيرية متكاملة لا يصح فصلها عن السنة واللغة والتراث العلمي للأمة.

الخاتمة

يتبين مما سبق أن تفسير القرآن بالقرآن أصل مهم من أصول التفسير، وقد اعتمده العلماء منذ عصر النبوة، غير أنه ليس المصدر الوحيد للتفسير، بل هو جزء من منظومة تفسيرية متكاملة تشمل القرآن والسنة وأقوال الصحابة والتابعين واللغة العربية وغيرها من العلوم. وبناء على ما تقدم، فإن القراءة المعاصرة للقرآن الكريم لا ينبغي أن تقوم على القطيعة مع علم التفسير، ولا على الجمود الذي يعطل التدبر، بل على الجمع بين أصالة المنهج وحيوية الفهم. فالقرآن كتاب هداية مفتوح للاتعاظ والعمل، غير أن تنزيل هداياته واستنباط أحكامه لا يكونان إلا بمنهج علمي منضبط يحترم لغة النص وسياقه وبيانه النبوي. وبذلك يكون التدبر ثمرة ناضجة للتفسير، لا بديلاً عنه، ويكون التجديد خادماً للقرآن لا منفصلاً عن أصول فهمه.

التوصيات

يوصي البحث بضرورة تعزيز تدريس أصول التفسير وعلوم القرآن في المؤسسات العلمية بأسلوب يجمع بين الدقة التراثية واللغة المعاصرة، حتى يدرك الدارسون الفرق بين التدبر المشروع والتفسير العلمي

المتخصص .كما يوصي بتشجيع الدراسات النقدية التي تناقش القراءات الحداثية من غير تعميم ولا انفعال، وإبراز مكانة السنة النبوية وأقوال الصحابة والتابعين في بيان القرآن .ومن المهم كذلك إعداد بحوث تطبيقية تقارن بين نماذج من التفسير التراثية والقراءات المعاصرة، لبيان أثر الضوابط العلمية في سلامة الفهم . ويوصي البحث أخيراً بترسيخ ثقافة القراءة الواعية للقرآن، بحيث يبقى التدبر حاضراً في حياة المسلم، مع احترام الاختصاص العلمي عند تقرير المعاني واستنباط الأحكام.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

القرآن الكريم.

١. أسد، محمد .(2017). الإسلام على مفترق الطرق) د .عمال فروخ، ترجمة .(بيروت :دار العلم للملايين.
٢. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري) .د.ت .(.علوم الحديث) نور الدين عتر، تحقيق وشرح .(بيروت :دار الفكر المعاصر؛ سوريا :دار الفكر.
٣. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم .(1980). مقدمة في أصول التفسير) عدنان زرزور، تحقيق .(بيروت :مكتبة الحياة.
٤. ابن حبان، محمد بن حبان .(1973). الثقات) ط .1). الهند :دار المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.
٥. ابن حبان، محمد بن حبان .(2000). كتاب المجروحين من المحدثين) حمدي عبد المجيد السلفي، تحقيق؛ ط .1). دار الصميعي للنشر والتوزيع.
٦. ابن حجر، أحمد بن علي .(2002). لسان الميزان) عبد الفتاح أبو غدة، عناية؛ ط .1). بيروت : دار البشائر الإسلامية.

٧. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. (1994). جامع بيان العلم وفضله) أبو الأشبال الزهيري، تحقيق؛ ط. (1). السعودية: دار ابن الجوزي.
٨. ابن عطية، عبد الحق بن غالب (1422 هـ). (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) عبد السلام عبد الشافي، تحقيق؛ ط. (1). بيروت: دار الكتب العلمية.
٩. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. (1996). مفتاح دار السعادة. المملكة العربية السعودية: دار ابن عفان للنشر والتوزيع.
١٠. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. د.ت. (التبيان في علوم القرآن. القاهرة: مكتبة المتنبي).
١١. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1999). عمدة التفسير: تفسير القرآن العظيم) ط. (2). دار طيبة.
١٢. ابن منظور، محمد بن مكرم (1414 هـ). (لسان العرب) ط. (3). بيروت: دار صادر.
١٣. البخاري، محمد بن إسماعيل. (2009). صحيح البخاري) محمد فؤاد عبد الباقي، ترقيم وترتيب؛ ط. (1). القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
١٤. البيهقي، أحمد بن الحسين. (2003). السنن الكبرى) ط. (3). بيروت: دار الكتب العلمية.
١٥. الثعلبي، أحمد بن محمد. د.ت. (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) سيد كسروي حسن، تحقيق. (بيروت: دار الكتب العلمية).
١٦. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. د.ت. (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) محمود الطحان، تحقيق. (الرياض: مكتبة المعارف).
١٧. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. د.ت. (كتاب الكفاية في علم الرواية).
١٨. الذهبي، محمد حسين. (1995). التفسير والمفسرون) ط. (6). القاهرة: مكتبة وهبة.
١٩. السجستاني، سليمان بن الأشعث. (1998). صحيح سنن أبي داود) محمد ناصر الدين الألباني، إعداد؛ ط. (1). الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
٢٠. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (1426 هـ). (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث) عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الله بن فهد، تحقيق؛ ط. (1). الرياض: مكتبة دار المنهاج.

٢١. السندي، سليمان بن عمر. (2002). تدبر القرآن ط. 2. السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.
٢٢. السيوطي، جلال الدين. (1996). (الإتقان في علوم القرآن) سعيد المندوب، تحقيق . بيروت: دار الفكر.
٢٣. الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (1997). (الموافقات في أصول الشريعة) أبو عبيدة بن حسن آل سلمان، تحقيق؛ ط. 1. بيروت: دار الكتب العلمية.
٢٤. الطبري، محمد بن جرير. (2000). (جامع البيان في تأويل القرآن) ط. 1. بيروت: مؤسسة الرسالة.
٢٥. الفيومي، أحمد بن محمد) د.د. (المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. بيروت : المكتبة العلمية.
٢٦. النيسابوري، مسلم بن الحجاج). (1998). (صحيح مسلم) أبو صهيب الكرمي، عناية الرياض: بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع.
٢٧. بوهندي، مصطفى. (2004). (التأثير المسيحي في تفسير القرآن الكريم. دار الطليعة.
٢٨. جرير. (2009). ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب) نعمان محمد أمين طه، تحقيق . القاهرة: دار المعارف.
٢٩. رضا، محمد رشيد. (1948). (تفسير المنار) ط. 2. القاهرة: دار النوادر للنشر والتوزيع.

ثانيا: المصادر الاجنبية

The Holy Quran.

1. Ibn Hibban. Al-Thiqat (The Reliable Narrators). India: Dar Al-Ma'arif Al-'Uthmaniyya, Hyderabad, Deccan, 1st edition, 1973.

2. Kitab Al-Majruhin min Al-Muhaddithin (The Book of the Wounded Narrators of Hadith). Edited by: Hamdi Abd Al-Majid Al-Salafi, Dar Al-Sami'i for Publishing and Distribution, 1st edition, 2000.
3. Abu Ishaq Ibrahim ibn Musa ibn Muhammad Al-Lakhmi Al-Shatibi. Al-Muwafaqat fi Usul Al-Shari'a (The Agreements in the Principles of Islamic Law). Beirut: Edited by: Abu Ubaidah ibn Hasan Al Salman, Introduction by: Bakr ibn Abdullah Abu Zayd, Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyya, 1st edition, 1997.
4. Abu Al-Fadl Jamal Al-Din Muhammad ibn Mukarram ibn Ali Al-Ansari Al-Afriqi Ibn Manzur. Lisan Al-'Arab (The Tongue of the Arabs). Beirut: Footnotes by: Al-Yazihi and a group of linguists, Dar Sader, 3rd edition, 1414 AH.
5. Abu Bakr Ahmad Al-Bayhaqi. Al-Sunan Al-Kubra (The Great Sunan). Beirut: Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyya, 3rd edition, 2003.
6. Abu Abdullah Muhammad ibn Ismail ibn Ibrahim Al-Bukhari. Sahih Al-Bukhari. Cairo: Numbering and arrangement by Muhammad Fuad Abd Al-Baqi, Maktabat Al-Thaqafa Al-Diniyya, 1st edition, 2009.
7. Abu Umar Yusuf ibn Abd Al-Barr. Jami' Bayan Al-'Ilm wa Fadlihi. Saudi Arabia: Edited by Abu Al-Ashbal Al-Zuhairi, Dar Ibn Al-Jawzi, 1st edition, 1994.
8. Abu Ishaq Ahmad ibn Muhammad ibn Ibrahim Al-Tha'labi. Al-Kashf wa Al-Bayan 'an Tafsir Al-Qur'an. Beirut: Edited by Sayyid Kasrawi Hassan, Manshurat Muhammad Ali Baydoun, Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyya, n.d.
9. Ahmad ibn Abd Al-Halim ibn Taymiyya. Muqaddimah fi Usul Al-Tafsir. Beirut: Edited by Adnan Zarzur, Maktabat Al-Hayat, 1980.

10. Ahmad ibn Ali Al-Khatib Al-Baghdadi. Al-Jami' li-Akhlaq Al-Rawi wa Adab Al-Sami'. Riyadh: Edited by Mahmud Al-Tahhan, Maktabat Al-Ma'arif, n.d.
11. —. Kitab Al-Kifayah fi 'Ilm Al-Riwaya. n.d.
12. Ahmad ibn Muhammad ibn Ali Al-Fayumi. Al-Misbah Al-Munir fi Gharib Al-Sharh Al-Kabir. Beirut: Al-Maktabah Al-'Ilmiyya, n.d.
13. Isma'il ibn Umar ibn Kathir. The Essence of Interpretation, The Great Commentary on the Qur'an. Dar Tayyiba, 2nd edition, 1999.
14. Imam Abu Umar Uthman ibn Abd Al-Rahman Al-Shahrazuri ibn Salah. Sciences of Hadith. Edited and explained by: Nur Al-Din Umar, Dar Al-Fikr Al-Mu'asir – Beirut, Dar Al-Fikr – Syria, n.d.
15. Imam Al-Hafiz Abu Al-Husayn Muslim ibn Al-Hajjaj Al-Qushayri Al-Naysaburi. Sahih Muslim. Riyadh: Edited by: Abu Suhayb Al-Karmi, Bayt Al-Afkar Al-Dawliyya for Publishing and Distribution, 1998.
16. Imam Al-Hafiz Sulayman ibn Al-Ash'ath Al-Sijistani. Sahih Sunan Abi Dawud. Riyadh: Authored by Muhammad Nasir Al-Din Al-Albani, Maktabat Al-Ma'arif for Publishing and Distribution, 1st edition, 1998.
17. Sheikh Ahmad ibn Ali ibn Hajar. Lisan Al-Mizan. Beirut: Edited by: Sheikh Abd Al-Fattah Abu Ghudda, Dar Al-Basha'ir Al-Islamiyya for Printing, Publishing and Distribution, 1st edition, 2002.
18. Jarir. Diwan Jarir with the commentary of Muhammad ibn Habib. Cairo: Edited by: Dr. Nu'man Muhammad Amin Taha, Dar Al-Ma'arif, 2009.
19. Jalal Al-Din Al-Suyuti. Al-Itqan fi 'Uloom Al-Qur'an. Beirut: Edited by Sa'id Al-Mandub, Dar Al-Fikr, 1996.

20. Sulayman ibn 'Umar Al-Sunaydi. Tadabbur Al-Qur'an. Saudi Arabia: King Fahd National Library, 2nd edition, 2002.
21. Shams Al-Din Abi Al-Khayr Muhammad ibn 'Abd Al-Rahman Al-Sakhawi. Fath Al-Mughith bi Sharh Alfiyyat Al-Hadith. Riyadh: Study and editing by Dr. 'Abd Al-Karim ibn 'Abd Allah ibn 'Abd Al-Rahman and Dr. Muhammad ibn 'Abd Allah ibn Fahid, Dar Al-Minhaj Library for Publishing and Distribution, 1st edition, 1426 AH.
22. Shams Al-Din Abi 'Abd Allah Muhammad ibn Abi Bakr Ibn Qayyim Al-Jawziyya. Al-Tibyan fi 'Ulum Al-Qur'an. Cairo: Al-Mutanabbi Library, n.d.
23. Shams Al-Din Abi 'Abd Allah Muhammad ibn Abi Bakr Ibn Qayyim Al-Jawziyya. Miftah Dar Al-Sa'adah. Kingdom of Saudi Arabia: Presented, edited, annotated, and its hadiths authenticated by: Ali ibn Hasan ibn Ali Al-Halabi. Reviewed by: Sheikh Bakr ibn Abdullah. Dar Ibn Affan for Publishing and Distribution, 1996.
24. Abd Al-Haqq ibn Ghalib ibn Atiyya. Al-Muharrar Al-Wajiz fi Tafsir Al-Kitab Al-Aziz. Beirut: Edited by: Abd Al-Salam Abd Al-Shafi, 1st edition, 1422 AH.
25. Muhammad Asad. Islam at the Crossroads. Beirut: Translated by: Dr. Amala Farouh, Dar Al-Ilm lil-Malayin, 2017.
26. Muhammad ibn Jarir Al-Tabari. Jami' Al-Bayan fi Ta'wil Al-Qur'an. Beirut: Al-Risalah Foundation, 1st edition, 2000.
27. Muhammad Husayn Al-Dhahabi. Mizan Al-I'tidal: Al-Tafsir wa Al-Mufasssirun. Cairo: Wahba Library, 6th edition, 1995.
28. Muhammad Rashid Rida. Tafsir Al-Manar. Cairo: Dar Al-Nawadir for Publishing and Distribution, 2nd edition, 1948.

29. Mustafa Buhindi. The Christian Influence on the Interpretation of the Noble Qur'an. Dar Al-Tali'a, 2004.